السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 1287- 1305
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

الوظائف الخضراء وصناعة مستقبل الأمن البيئي

Green jobs and future making of environmental security

محمد الكر*، جامعة الجلفة
m.elker@mail.univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام : 2020/09/17 تاريخ القبول: 2020/10/12

ملخص:

إن الباحث والمتمعن في قضايا البيئة يدرك يقينا أهميتها لا سيما مع التحولات المناخية التي يشهدها العالم والتي مست جميع مجالاته الحيوية وأصبحت تشكل خطرا يهدد البشرية والأمن البيئي لكل الكائنات الحية

وفي هذا يسعى الأفراد والمنظمات والحكومات على حد سواء الى البحث عن ايجاد أساليب وآليات لحماية البيئة بشكل مستدام دونما اخلال وتأثير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد التي أصبحت تشكل الهاجس لدى الكثير من دول العالم في اقرار المضي قدما اتجاه الاتفاقات العالمية

ان صناعة مستقبل الأمن البيئي ينطلق من إيجاد أساليب وآليات لحماية البيئة بشكل مستدام يحافظ على المكتسبات الاقتصادية ويفي بحماية اجتماعية، وهذا لا يتأتى الا من خلال إحلال للوظائف الخضراء كبديل عن الوظائف التقليدية لمجابهة التحديات المختلفة وتطويرها

الكلمات المفتاحية: الوظائف الخضراء، الأمن البيئي، التنمية المستدامة

* المؤلف المراسل

Abstract:

The researcher and expert in environmental issues is aware of its importance, especially with the climatic changes that the world is witnessing, which have touched all its vital areas and have become a threat to humanity and the environmental security of all living creatures.

In this regard, individuals, organizations and governments alike seek to find methods and mechanisms to protect the environment in a sustainable manner without disrupting and affecting the economic and social aspects of individuals that have become a concern for many countries of the world in deciding to move forward towards global agreements.

The future of environmental security industry starts from finding ways and mechanisms to protect the environment in a sustainable manner that preserves economic gains and meets social protection.

This can not be achieved without replacing traditional jobs with green jobs in order to face different challenges and develop them

Keywords: Green jobs, environmental security, sustainable development

مقدمة

ان ما تؤكده الدراسات المستقبلية هو أن عملية صناعة مستقبل الأمن البيئي لا يمكن أن يكون الا من خلال تبني الأنظمة البيئية من خلال انتهاج سياسات غير تقليدية ونقصد هنا الأبعاد الاقتصادية وفي مقدمتها عالم الشغل والعمل

ان احلال الوظائف الخضراء كبديل عن الوظائف التقليدية يعتبر من الحلول الناجعة التي تسهم في الحفاظ على نوعية البيئة أو استرجاعها سواء في الزراعة والصناعة أو الخدمات أو الادارة ليكون بذلك مجديا، ذلك أنه عندما تصبح الوظائف هي الاولوية ويتصور أن حماية البيئة تسبب فقدان الوظائف يصعب استجماع الارادة السياسية، وهنا يظهر مكمن التحدي في توفير الأمن البيئي لأن عملية التحول الى اقتصاد يتسم بدرجة أعلى من الاستدامة البيئية يبدو صعبا ولا أدل على ذلك من خطاب الرئيس الأمريكي "دولاند ترمب "حول

اتفاقية باريس بقوله "أنها ستزيد التكلفة على الشعب الأمريكي بشكل غير متناسب وأنه قرر الايفاء بتعهده بأن – يضع العمال الأمريكيين أولا –

إن هذا الأمر على صعوبته في ارساء حماية لأمننا البيئي لا يدعو الى التشاؤم لأن البدائل والدراسات تدعونا الى التفاؤل في ظل عزم الكثير من دول العالم على تبني اقتصاد بيئي واحلال الوظائف الخضراء التي ستشكل ملاذا للحماية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما رافقتها سياسات مالية وضريبية تجسد إعادة للهيكلة الاقتصادية للكثير من دول العالم عن طريق الاستثمار في الطاقات المتجددة ومجابهة التحديات التي تفرضها التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، فهذه الاشكالات وغيرها تبدو قضايا تسترعي الانتباه والتحليل لفهم آليات صناعة مستقبل الأمن البيئي، وتفرض دراسة واقعها وأبعادها في دول اكتسبت خبرة في التعامل معها، حيث أضحت الوظائف الخضراء بديلا اقتصاديا وبيئيا

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق من جملة المفاهيم والأطروحات تطرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن أن تساهم الوظائف الخضراء في صناعة مستقبل الأمن البيئي؟

منهجية الدراسة:

وقصد الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة سنتبع المنهجية التالية:

سأعتمد في دارستي على مجموعة من المناهج لاكتشاف حقيقة موضوع البحث، ونظرا لتداخل وتعدد الأبعاد والزوايا التي يتسم بها موضوع البحث فإن ذلك يتطلب استخدام أكثر من منهج واحد في الدراسة حيث تم الاستعانة بمنهج مركب مثل المنهج الوصفي،كما ستتم الاستعانة أيضا بالمنهج التاريخي من أجل فهم وتفسير سيرورة المفاهيم المرتبطة بنشوء وتطور فكرة الوظائف الخضراء في دول العالم أما منهج تحليل المضمون فسأستعين به من أجل تحليل واقع الوظائف الخضراء بالعالم وتبنيه من طرف المؤسسات والحكومات وانعكاسات ذلك على مستويات الاقتصاد الأخضر بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي، مستعينا بالإحصائيات والبيانات المختلفة المتعلقة بالوظائف

الخضراء ومجالاتها المختلفة أما المنهج المقارن فسيتم توظيفه وذلك من خلال المقارنة بين بعض النماذج والأنظمة الدولية التي تتبنى الوظائف الخضرا
كما سأستعين بمجموعة من المداخل والاقترابات أهمها: الاقتراب النظمي، الاقتراب المؤسساتي، مدخل اقتراب الصفوة أو النخبة وغيرها من المداخل التي نراها مناسبة في تحليل الوظائف الخضراء وصناعة المستقبل البيئي

أولا : البيئة بين المفهوم ودلالة المصطلح

يعتبر مصطلح البيئة من المفاهيم الأساسية التي وجب الحديث عنها لما لها من دلالة وصلة بموضوع دراستنا والتي هي مبتغانا من ذلك وفي هذا يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة هوالجذر (بوأ)، قال ابن منظور في لسان العرب: بوأ : باء الى الشيء يبوء بوءا، أي رجع، وتبوَّأتُ منزلاً؛ أي نَزلتُه، وقوله - تعالى :- ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾]الحشر: 9[، جعل الإيمان محلاً لهم على المثل، وإنه لحسن البيئة؛ أي :هيئة التبوُّء، والبيئة والباءة والمباءة: المنزل، وباءت بيئة سوء، على مثال (بيعة) : أي بحال سوء

فقد تمَّ استِعمال كلمة البيئة بمعنى الحال الراهن للمكان المحيط بالإنسان - وهوتقريبًا المعنى المُستعمَل اليوم - لم يكن الخيار الأول والوجه الأكثر استعمالاً عند العرب، وعلى كلٍّ فالمُصطَلح قطع هذه المرحلة وبات مُستعمَلاً بسلاسة ووضوح؛ ذلك أن المقصود بالبيئة عند أكثر المُتحدِّثين بها هو: المكان أوالحيِّز المُحيط بالإنسان (سامح،2013) وقد ذكر المعجم نفسه معنيين قريبين من بعضهما البعض لكلمة تبوأ

الأول : إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه

الثاني : بمعنى النزول والإقامة

أما مصطلح Ecologyفهومشتق عن الأصل اليوناني لكل من المفردتين : OKIS والتي تعني مسكن و Loges والتي تعني علم والايكولوجي أوعلم البيئة كمصطلح نسب تاريخيا الى عالم البايولوجيا الألماني أرنست هيجل عام 1869م، والذي استخدمه للاشارة الى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية وغير العضوية،في حين نجد مصطلح Environment يعرف بأنه العلم الذي يهتم بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها العضوية والفيزيائية دون الالتفاف الى تلك

العلاقات التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك، لقد أعطى مؤتمر ستوكهولم عام 1972 فهما متسعا للبيئة بحيث أصبحت تدل على ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لاشباع حاجات الانسان وتطلعاته (كافي، 2014، ص ص(11،12))،فالبيئة أوالوسط الانساني بوصفه مجالا حيويا بحسب تعبير "روبرت لافون جرامون" هي نظام يشمل كل الكائنات الحية والهواء والماء والتربة والأرض التي يقيم عليها الانسان، معنى هذا أن الحياة تدور في البيئة دوريا بشكل طبيعي (بورزاق، 2015،ص 120)،وعليه فالبيئة تشمل كل مكونات الوسط الذي يتفاعل فيه الانسن مؤثر ومتأثر بشكل يكون العيش معه مريحا فسيولوجيا ونفسيا واجتماعيا (بايود، 2015، ص 26)

1ـ **توازن النظام البيئي**

إن أهم ما يميز النظام البيئي هوالتوازن الدقيق القائم بين مكوناته، مع مرونته، والحركة واتزن النظام البيئي يعني "المحافظة على مكونات البيئة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصنها وتجددها المستمرين ولتوازن البيئة مظاهر إيجابية تعمل على استمرار اتوازن واستعادته وهي:

1 -البقاء 2 -التجديد 3 -الاستقرار 4 -النقاء 5 - النمو المتوازن

ولكن الانسان وسعيا منه للوصول الى مستويات أعلى من الرفاهية لم يدرك ان هذا النظام قد اختل توازنه بسبب التطورات التكنولوجية والصناعية التي أحدثها وتفاقمت أثارها وانعكاساتها على مختلف المجالات (هبري، 2015، ص 71)

2ـ **تقييم ودراسة الأثار البيئية** :من مختلف الظواهر والسلوكات الانسانية والبشرية لا سيما الاقتصادية منها فان أهداف تقييم الأثر البيئي تتحدد كالاتي:

-الحد من الثلوث البيئي الناتج عن المشروعات الصناعية وتحقيق التوازن

-زيادة في الناتج والدخل الوطني في ظل الحفاظعلى التنوع البيولوجي

- رفع كفاءة الموارد البشرية وتحسين بيئة العمل وتوفير الرعابة الصحية

-زيادة الوعي البيئي في المجتمع بتشجيع تدوير المخلفات وتخفيض الهدر(هبري، 2015،ص 94)

ان ما سبق يدفعنا بشكل أكبر قصد تحقيق توازن بيئي وتقييم آثاره بشكل ايجابي الى تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر وما ينطويه من آليات لعل أهمها الوظائف الخضراء.

ثانيا: البناء المفاهيمي للوظائف الخضراء واشكالاتها

إن الباحث في أدبيات المصطلح يجد أن لبنية وتركيبة الوظائف الخضراء ارتباطا وثيقا ذي دلالة مع جملة من المفاهيم والمصطلحات التي فاض استعمالها في البحوث والدراسات التي إطلعنا عليها سواء الغربية منها أوالعربية وهذا من أمثال، البيئة، الاقتصاد الأخضر، النموالأخضر، الطاقات المتجددة، حماية البيئة، الأمن البيئي، الاستدامة البيئية، التنمية المستدامة، الادارة البيئية وغيرها كلها مصطلحات تستدعي الشرح والوقوف عندها لما لها من أثر في فهم حقيقة الوظائف الخضراء وتطورها في مستوياتها البنيوية من حيث مكوناتها وأثارها، أومن حيث تطورها الجغرافي وامتداداته كآلية تستدعي الاهتمام والرعاية لتطبيقها في دول العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء لضمان رخاء واستمرارية العيش في عالم آمن خال من الكوارث والأثار البيئية المدمرة

شهدت الفترة الأخيرة لا سيما في العقدين الأخيرين تسارعا في الأزمات الاقتصادية والمناخية مست شرائح واسعة من المجتمعات العالمية المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء مما استرعى الاهتمام وضرورة المجابهة باتخاذ الاجراءات اللازمة والكفيلة بتوحيد الجهود

لقد ساد اللون الأسود للاقتصاد بسبب التلوث في دول العالم حتى وقت قريب رغم أنه اقتصاد جائر يؤثر على البيئة ويهدر الموارد، حيث يطغى فيه التسابق لزيادة الثروة دون الأخذ بالاعتبار معايير المحافظة على البيئة وأهداف التنمية المستدامة، وبسبب انتشار الوعي البيئي وزيادة الضغوطات في السنوات الأخيرة، بدأ البحث والتداول عن نموذج جديد بين نماذج التنمية الاقتصادية يقوم على دراسة اقتصاديات البيئة الموجهة الى تحليل ومعالجة العلاقات التبادلية

بين الانسان والنظام الطبيعي (البيئي)، وبالتالي تحديد الأثار السلبية الناتجة عن هذه العلاقة والأطراف المتضررة، أين ظهر مصطلح اللون الأخضر كبديل ومنافس للون السواد (شرقرق،قحام،2016،ص 436) وما يحمله من معنى التلوث الذي سببه الاقتصاد التقليدي وفي هذا يحمل اللون الأخضر دلالة في معناه.

1- **معنى الأخضر**: تستخدم كلمة الأخضر كاختزال لشيء يمكن أن يحسن من حالة البيئة بشكل ملحوظ، وقد تشير الى المنتج والصناعة والشركة، العمل، العملية أوالمؤسسة التي تحافظ على الطاقة والموارد، ويولد الطاقة النظيفة والمتجددة، ويقلل من النفايات ويزيل المواد الخطرة، أويعيد البيئة والتنوع البيولوجي (بركنو،ثابتي،2016،ص22) وقد ذهب أحد الباحثين الى اقتراح بعدين لعبارة الأخضر، سياسة وإنسانية، لتوضيح الفرق بين البيئة والمحيط يتعلق البعد الأول (السياسة) لتغييرات التي يجب أن تشرع فيها الحكومة (تشريعات جديدة خاصة لمحيط)، أما الثانية (الانسانية) فتتبين المساهمة الشخصية للفرد للحفاظ على المحيط وفي الوقت الحالي نجد أن مصطلح "الأخضر " يستعمل اليوم بصفة واسعة من طرف الباحثين كبديل للتوجه البيئي (بورزاق،ص 115) ومما سبق تظهر لنا سياقات الاقتصاد الأخضر الذي يجسد أحد أهم المفاهيم الأساسية عبر سياقه التاريخي، بالاعتماد على عقود من التحليلات والنقاشات المركزة على العلاقة وبالتالي التفاعل بين الانسان والاقتصاد (التنمية) والبيئة (الطبيعة)، حيث ارتبط بمفهوم التنمية المستدامة ويمكن تحديد أهم مراحل ظهوره

وعليه ومما سبق فالمقصود من الإقتصاد الأخضر حسب برنامج الأمم المتحدة هو:"الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية (ولهي،2014،ص185)، وبتعبير بسيط الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا،ويوجه فيه النموفي الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي الى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد

ومنع خسارة التنوع الاحيائي وخدمات النظم الايكولوجية"(مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010، ص 3)

الشكل 01 : مراحل وأليات الانتقال الى الاقتصاد أكثر اخضرارا

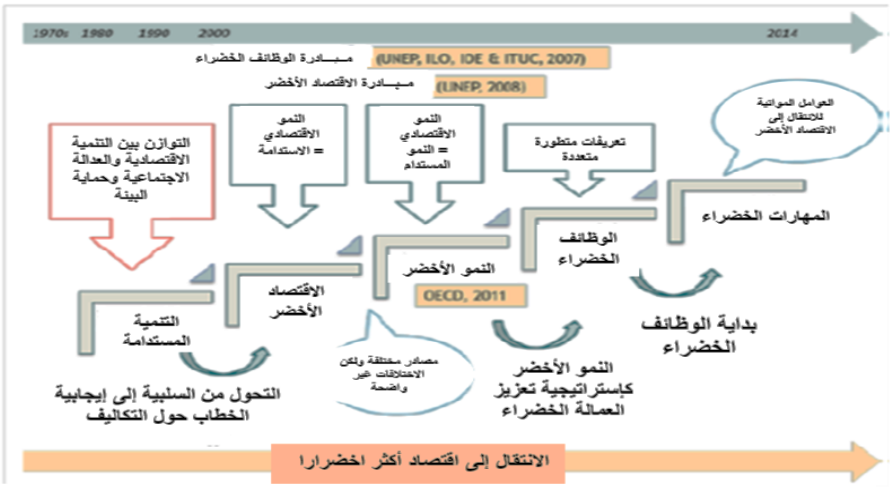

المصدر : (بركنو، ثابتي، ص 25)

2ـ **مفهوم الوظائف الخضراء**: ويمكن تعريف الوظائف الخضراء بشكل عام بأنها العمالة المباشرة التي تنشأ في مختلف قطاعات الاقتصاد ومن خلال الأنشطة ذات الصلة، مما يقلل من الأثر البيئي لتلك القطاعات والأنشطة، ويؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض مستوياته إلى مستويات مستدامة .ويشمل ذلك الوظائف "اللائقة" التي تساعد على الحد من استهلاك الطاقة والمواد الخام، وإزالة الكربون من الاقتصاد، وحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي واستعادتها ، وتقليل إنتاج النفايات والتلوث
(JARVIS,2011,P10)

المكتب الإحصائي للمجموعة الأوروبية: تحدد الوظائف في قطاع السلع والخدمات البيئية من خلال الأنشطة الاقتصادية التي تنتج السلع والخدمات الهادفة إلى حماية وإدارة الضرر الذي يلحق بالبيئة .ويجب أن يكون لهذه السلع والخدمات حماية البيئة أوالغرض من إدارة الموارد كهدف رئيسي لها .
(International Labour office,2011,p3)

وتكتسي الوظائف الخضراء أهمية كبيرة فهي وظائف لائقة تسهم في الحفاظ على البيئة واستعادتها، سواء في قطاعات تقليدية مثل التصنيع والبناء، أوفي قطاعات خضراء ناشئة جديدة مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ..ومع ذلك، فإن الوظائف الخضراء التي يتم تعريفها من خلال عمليات الإنتاج لا تنتج بالضرورة السلع أوالخدمات البيئية(International Labour office,2013,p6)

ومن العناصر المهمة في تعريف الوظائف الخضراء هوأن الوظائف يجب أن لا تكون خضراء فحسب بل لائقة أيضا، أي وظائف منتجة وتوفر مداخيل وحماية اجتماعية كافية وتحترم حقوق العمال وتمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على حياتهم، ويشمل هذا التعريف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويجب أن يراعى قياس الوظائف الخضراء العمالة في القطاعات الاقتصادية والصناعات الخضراء من منظور المخرجات، ويراعى كذلك المهن البيئية ومهام الوظائف في جميع القطاعات من منظور التجهيز، ويكمل هذان المفهومان بعضهما بعضا ويسلطان الضوء على مختلف السبل الى خضرنة المنشآت والاقتصادات، مما يتيح مداخل مختلفة للسياسات عرضا بيانيا ومحددا :

- العمالة في انتاج المخرجات البيئية والعمليات البيئية والوظائف اللائقة
- الوظائف غير الخضراء في القطاع غير البيئي المستحدث بفضل الخضرنة (مكتب العمل الدولي، 2013، ص 22) .

-الشكل 02: العلاقات البينية بين مجموع العمالة والوظائف الخضراء والعمل اللائق

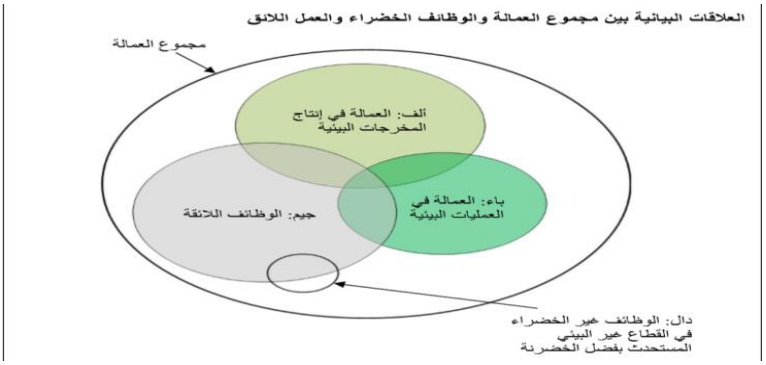

المصدر: (مكتب العمل الدولي، ص 16)

3ـ خصائص ومجالات الوظائف الخضراء:

تعد الوظائف الخضراء هي فرصة لذوي الياقات الزرقاء في المساحات الخضراء،وهي تشمل إزالة السموم من البيئة، وإعادة تجهيز المباني والألواح الشمسية، والزراعة العضوية وتتميز الوظائف الخضراء بالخصائص التالية :

- ترتبط بالمنتجات والخدمات الصديقة للبيئة
- ذات الصلة بجميع مستويات التعليم والمهارات
- توفير أجور المعيشة والفوائد الصحية
- تطوير العرض الوظيفي،وغالبا ما تكون محليا (بركنو،ثابتي،ص 27).

ومن ثم إن نطاق ملامح الوظائف الخضراء هوتعريف واسع .وهي تمتد من وظائف البحث والتطوير ذات المهارات العالية أوالوظائف الإدارية من خلال المستويات الفنية والماهرة إلى الأدوار ذات المهارات المنخفضة نسبيا .وفي الاقتصادات المتقدمة، تميل الوظائف المرتبطة بالبيئة إلى أن تتركز في قطاعات وأنشطة ترتبط ارتباطا مباشرا بإزالة الكربون من إمدادات الطاقة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة ومكافحة التلوث والخدمات الصديقة للبيئة ومن أمثلة ذلك على القطاعات التي تبشر بالوظائف الخضراء المستقبلية ما يلي:

- تحقيق تحسينات في كفاءة الطاقة والموارد كقطاع البناء والصناعة والنقل
- الطاقة المتجددة (بما في ذلك الوقود الحيوي والتكنولوجيات المتجددة)
- التنقل المستدام أي النقل الجماعي
- إدارة النفايات وإعادة تدوير المواد الخام.
- الصناعات البيئية المتعلقة بمكافحة التلوث (الهواء والماء والنفايات وإزالة التلوث من الموقع والضوضاء)
- الخدمات الصديقة للبيئة" (الحفظ والسياحة البيئية وما إلى ذلك)

وقد تكون القطاعات الاخرى في الاقتصادات النامية على الأقل ذات أهمية لا سيما تلك التي تنطوي على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الزراعة والغابات وصيد الأسماك والأنشطة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ . (Andrew Jarvis and Others ,p11)

ومما سبق تظهر لنا تجليات في فهم بنية الوظائف الخضراء واشكالاتها المختلفة من حيث السياقات التاريخية وتشكله وعلاقاته الجوهرية ببنية الاقتصاد الأخضر الذي أصبح بمثابة طوق النجاة للدول والحكومات على حد سواء في مواجهة الأخطار البيئية مع الحفاظ على التوازنات الاقتصادية قصد بناء صناعة مستقبل الأمن البيئي لتحقيق التنمية المستدامة وهذا ما سنتناوله في المحور الثالث

ثالثا: صناعة مستقبل الأمن البيئي الدلالات و المآلات لتحقيق التنمية المستدامة

إن إشكالية البيئة، وحقوق الإنسان والتنمية ومكافحة الارهاب على أشكاله، قد راجت بضاعتها واستوطنت دول كثيرة من العالم بعد انتشار مذهب الحداثة الأمريكية الرأسمالية مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي، ومانجم عنه ومن ثم جاء الاهتمام لهؤلاء الناشطين السياسين كما الباحثين الأكاديمين بذلك الأثر البيئي المروع والمستمر، الذي يفوق كل تقدير أوتوقع، نتيجة ما تخلفه الحروب الحديثة في البيئة من دمار شامل وتدهور طبيعي وتخلف اقتصادي، وهكذا تزامن الأمن البيئي مع ضراوة الحروب الحديثة وتكرار حدوث الكوارث الطبيعية والبشرية، وفي حقيقة الأمر يعد الأمن البيئي وليد مخاوف الأمن القومي من تناقص الموارد الطبيعية وتدهور البيئة العالمية (كسرى،طاهري، 2014،ص 82)، ومن المؤسف أن الدفاع عن الأمن البيئي، ومحاولة تحقيقه تحول من غاية الى مجرد شعار،ولم تتوقف فصول المأساة البيئية عند هذا الحد، فاستمر الهجوم الكاسح على الموارد الطبيعية مما أدى الى استنفادها(الفقي، 2014،ص11).

1- مفهوم الأمن البيئي

إن واقع الارتباط بين ما يدور في البيئة الطبيعية من تغير كبير ومتسارع فرض الانتباه الى أن حماية البيئة أصبحت ضرورة أمنية تستلزم تطبيق التشريعات كافة الدولية والاقليمية والمحلية تجاه التنمية البيئية وإدارتها، حيث إن المشكلة البيئية وبحجمها الراهن ليست سوى تراكم لتأثيرات كان من المفترض أن تعالج أوأنها قصور في الوعي البيئي حينها أولانعدام آليات الأمن البيئي الضابطة لاستغلال الموارد وحمايتها من التدهور، ونلاحظ أن الأمن البيئي نفسه لا يصل أهدافه في غياب الوعي البيئي لدى المجتمعات

لقد كانت العلاقة بين البيئة والأمن قيد النظر منذ الثمانينات وعلى وجه الخصوص بواسطة مجموعتين :مجموعة السياسة البيئية التي تهتم بالتطبيقات الأمنية للتغير البيئي والأمني، ومجموعة الجمعية الأمنية التي كانت تتطلع الى تعريفات جديدة للأمن القومي خاصة خلال مابعد فترة الحرب الباردة، فكل ما يتعلق بالأمن الانساني كان من اهتمامات البشرية في صورتها الأولى التقليدية ومن ثم تطورت المفاهيم وأطرت الاصطلاحات، حيث يوصف الأمن البيئي كمفتاح الأولوية للتنمية المستدامة وللحفاظ على البيئة وصونها، فهومفهوم ارتبط ظهوره لعكس درجات الوعي بالتهديدات التي عمت نتيجة لاتساع امكانية المشاكل البيئة،من خلال هذه الحقيقة برز بعدان تقليديان لتعريف الأمن البيئي (إبراهيم،الفايق،2013،ص ص (166 -167))، : فحدد البعد الأول الأمن البيئي بأنه المنطقة التي تتفاعل فيها الاهتمامات البيئية والاستراتيجيات الأمنية، هذا البعد يفترض وجود ارتباط بين القضايا البيئية ومخاوف تتعلق بالأمن القومي يشترط دعاة هذا البعد ثلاثة أنواع رئيسية من الروابط :

- أثر المشاكل البيئية على احتمال حدوث الصراعات والحروب بين الدول
- أثر المشاكل البيئية على سبل البقاء الانساني
- أثر الحروب على التدهور البيئي

ومن دعاة هذا البعد Winnedfield والذي يميل في سياقه الى استراتيجية الأمن التقليدية، وقد عرفت وجهات النظر في البعد الثاني الأمن البيئي بأنه تأمين البيئة والذي يأخذ سلسلة من الخطوات لضمان صيانة النظام الايكولوجي، حيث ركز التعريف على مفاهيم البيئة والأمن في سياق التنمية المستديمة، بدلا عن الصراعات ومحاولات حلها فالافتراض لهذا البعد التعريفي هوأن تأمين النظام الايكولوجي أساسي للأفراد ولصحة المجتمع وللبقاء على قيد الحياة، استخدم مفهوما حماية البيئة Environmental protection والأمن البيئي Environmental Security في هذا البعد بالتبادل Interchangeably، وفي الوقت نفسه يمكن أن تكون مناقشة القضايا البيئية فرصة لاستضافة الحوارات والتعاون للمصالح المشتركة وتقليل التوتر بين الأطراف المتصارعة،

وكان التوصل الذي لا حياد فيه، أن انفراط الأمن البيئي يؤدي الى تكسير المجتمعات اجتماعيا وثقافيا ويسبب خسائر فادحة قد تستمر لأجيال قادمة لارتباطها بنوعية الحياة وموارد البيئة، كما أنه من الصعب فصل المشاكل البيئية عن المشاكل الأخرى مثل التنمية، الصحة، التعليم، والخدمات الأخرى (إبراهيم، الفايق، ص 167).

إنه ومن الصعوبة بمكان الاتفاق على تحديد مفهوم شامل للأمن البيئي يسمح بتحديد عناصره بدقة متناهية، حيث أن بروزه كمصطلح ظهر مع منتصف الثمانينات كمرادف لمساعي التحرر من التهديد المتصاعد الذي باتت تمثله على حياة البشر، الضغوط والانتهاكات التي تتعرض لها البيئة وتؤثر فيها وتعمل على استنزاف مواردها الطبيعية، يرى باري بوزان أن الأمن البيئي يعني " الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري، فهويعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة، وحسب نيلز بيتر غليديتيش من معهد الدولي بحوث السلام في أوسلوفإن الأمن البيئي هوالتحرر من الدمـــار البيئي وندرة الموارد، كما ترى اليزابيث شالسكي يعكس قدرة أمة أومجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أوالتغيرات المضادة،أوالتوترات أوالصراعات ذات الصلة بالبيئة

وفي إطار صناعة مستقبل الأمن البيئي وتحسين مستوياته قصد ضمان الرفاهية وخير الانسانية يرى الباحث الأسترالي جون بارنيت Jon Barnett "أنه يوجد ضمن جدول أعمال الأمن البيئي سبعة مجالات هي : أولا : جهود لإعادة تعريف الأمن البيئي، ثانيا : البحث عن العوامل البيئية التي تؤدي الى الصراعات العنيفة، ثالثا: الأمن البيئي للدولة، رابعا : العلاقة بين القوات المسلحة والبيئة، خامسا : الأمن الايكولوجي، سادسا : الأمن البيئي للأفراد سابعا : مسألة الأمننة (دير، 2014،ص ص (25 -27))

2ـ آليات ودلالات مواجهة مخاطر الأمن البيئي

إن آلية مواجهة مخاطر وأثار الأمن البيئي لا تكون الا من خلال ضبط فروع وأشكال الأمن البيئي ومن ثمة تحديد مكامن قابلية التعرض الخطر وإدراكه، حيث تمثل ركيزة التهديدات البيئية والتي سنوردها فيما يلي :

الجدول رقم: فروع الأمن البيئي وآليات تحقيقه

م	فروع الأمن البيئي	قابلية التعرض للخطر	آليات تحقيقه
1	الأمن البيئي الغذائي	المجاعات والفجوات الغذائية	ضبط اقتصاديات البيئة
2	الأمن البيئي الهوائي	التلوث الهوائي والأوئبة	ضبط جودة الصناعة
3	الأمن البيئي المائي	العجز المائي والقدرة المائية	ضبط استغلال وترشيد المياه
4	الأمن البيئي الصحي	الأمراض والأوبئة الفتاكة	ضبط معايير الصحة المجتمعية
5	الأمن البيئي الاقتصادي	تدني مستوى المعيشة	ضبط النشاط الاقتصادي
6	الأمن البيئي المجتمعي	عدم الاستقرار والحراك السكاني	توفير آليات رفع مستوى المعيشة
7	الأمن البيئي التثقفي	التخلف والجهل والمرض	التوعية والتربية البيئية

المصدر: (ابراهيم، الفايق، ص ص (171 -172))

فالأمن البيئي أحد مركبات الأمن الانساني ويشار اليه بالامن الحيوي الذي يشمل الأمن البيئي، وله ثلاثة مستويات : الفردي والوطني والعالمي،ويتخذ الامن البيئي منحنين، فالاول هوالأمن الوقائي الذي يحتاج الى آليات شعبية ومحلية وقوانين أكثرها ملتصق بنوع الانسان ودرجة ادراكه وتعلمه تجاه البيئة المحيطة به، ثانيا : الأمن العقابي الذي تتبناه الدولة كمؤسسة تقويمية للمحافظة على الممتلكات التي من ضمنها البيئة

تتراوح مفاهيم الأمن البيئي من أعلى مستوياتها وأوضحها ارتباطا بمصطلح الأمن مثل التهديدات الأمنية (بمفهوم الاستقرار الأمني)، والأمن السياسي للدولة (يعني الحكم وملحقاته) الى المستويات التي استعملت المفهوم ولم ترتبط بالمجتمع المدني بقدر ارتباطها بالاستراتيجيات والدراسات البحثية والأكاديمية مثل الأمن الاقتصادي، الأمن الحضاري، الأمن العسكري والأمن الانساني الى المستويات التي ربطت الأمن القومي بالأمن البيئي بعد ظهور

التهديدات والمخاطر البيئية التي ضربت أرجاء المعمورة ولم تعرف في ظهورها دولة غنية أوفقيرة (إبراهيم،الفايق،ص 172)

ان التسربات البتروكيمائية وانبعاث المصانع والتي كثيرا ما تحدث في أثناء النقل البري والبحري والجوي، ومن خلال كل ماسبق يتبين أنه رغم التزايد المطرد في الطلب العالمي على الطاقة والذي توفره بشكل كبير حتى الآن المصادر الأحفورية،بات العالم مقتنعا اليوم أكثر من أي وقت مضى بضرورة استعمال طاقات نظيفة وخضراء،لهذا تتسابق دول العالم المدركة لأهمية ذلك لتحول هذه الحاجة العالمية الى فرص استثمارية مربحة خاصة الدول المالكة لتكنولوجيات إنتاج الطاقة النظيفة (طاجين، 2012،ص ص (251 -252))

لقد رأى كوفي عنان الأمين السابق للأمم المتحدة بأن التهديدات البيئية يجب أن تعالج من خلال نظام الأمن الجماعي الذي يجسده مجلس الأمن، ويؤكد بأن التدهور البيئي يشكل تهديدا الى الأمن بنتائجه الكارثية المحتملة على الحياة الانسانية

ان تطور النقاش حول الأمن البيئي وقضاياه وتغلغله ضمن حقل الدراسات الأمنية، طرح العديد من التصورات النظرية التي عالجت التحديات البيئية والمخاطر التي تسببها التغيرات المناخية من خلال إعادة تصور جديد للأمن، وكان من بين هذه الطروحات مقال للباحثة النرويجية كرستين رانفلدت في مجلة السلام للبحوث بعنوان ثلاث أجيال من بحوث البيئة والأمن عام (دير، ص ص (33 -37))

ان ما جاءت به الدراسات المستقبلية للبيئة والتنمية المستدامة في إطار الاقتصاد الأخضر والوظائف الخضراء وقد كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاستدامة البيئية لجدول أعمال عام 2030 حيث اعتمد في سبتمبر، جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 وترمي أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفا الى انهاء الفقر وحماية كوكب الأرض وكفالة تحقيق السلام والرخاء لجميع الشعوب، ومن الجدير بالذكر أن ما يقرب من نصف أهداف التنمية المستدامة يركز على القضايا البيئية بصورة مباشرة أويعالج استدامة الموارد الطبيعية مثل : الفقر، والصحة والغذاء والزراعة والمياه والصرف الصحي،

والمستوطنات البشرية، والطاقة، وتغير المناخ،والاستهلاك والانتاج المستدامين، والمحيطات، والنظم الايكولوجية الارضية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016، ص 51) والشكل التالي يبين لنا ذلك

الشكل رقم 03: الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة

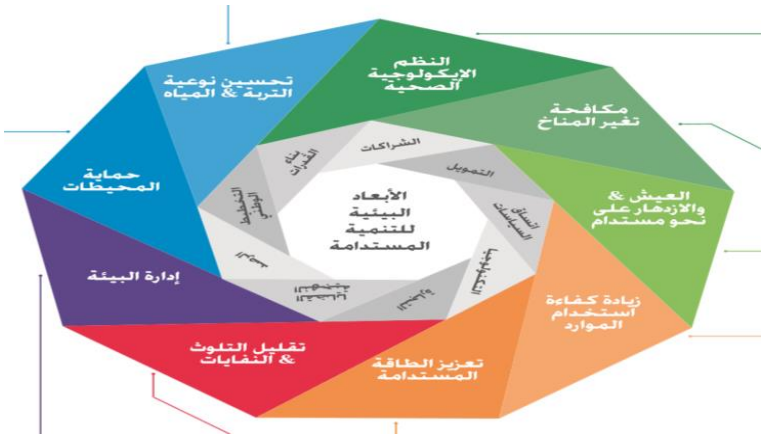

المصدر: (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص 51)

إن الموضوع البيئي يقتضي فهما عالميا واقليميا ومحليا بأبعاد علمية وثقافية وحوارية من منطلقات سياسية أولا ثم التفكير الاقتصادي ثانية، أن الطابع المشترك للأمن البيئي يؤكد عالمية القضايا والمشاكل البيئية، ويثبت أن مراعاة الاعتبارات البيئية ليس اتجاها نظريا كما كان سائدا في السابق، لكن في المقابل أصبح القرار سياسا واقتصاديا له كلفته واستراتيجياته

خاتمة

من خلال استعراضنا لمختلف المفاهيم والأطر النظرية للأمن البيئي بما فيها الوظائف الخضراء ودلالاتها البنيوية واشكالاتها وتحدياتها الواقعية في خضم تنافسية الدول الاقتصادية والضغوطات الاجتماعية المتزايدة التي ما تنفك في الضغط على الحكومات والدول في توفير الموارد ووسائل العيش للأفراد بغض النظر عن توفير الحمائية للبيئة، وما يحدث اليوم من هزات وكوارث طبيعية ومخاطر تجنيها الانسانية من صناعة التلوث وأخطاره ضف الى ذلك اختلال التوازنات البيئية الكبرى التي أثرت على المجتمعات الانسانية وأضحت

الكوارث الطبيعية من تصحر وجفاف وزلازل وأعاصير فتكت بالبشرية ومعالم الحياة تؤكد يوما بعد يوم على أهمية تبني مفاهيم الأمن البيئي

ان تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر ومايحمله من دلالات ومفاهيم يستدعي القيام بمجهودات جبارة ومشاركة الفاعلين على اختلافهم سواء المحليين أوالوطنيين أوفي بعديها الاقليمي والدولي لا سيما المنظمات الدولية وفي مقدمتها برامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة

إن الحاجة الى المهارات الخضراء تزداد يوما بعد يوم وتستدعي تلقين المهارات وتدريب الأفراد على التكيف مع العالم الجديد في ظل الاقتصاد الأخضر الذي سيحمي عوالمنا الحياتية بثرواتها المختلفة ويضمن استقرار واستمرار استغلال الثروات بشكل معقول يراعي حق الأجيال القادمة ويضمن أمننا البيئي

قائمة المراجع:

- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، (1956). لسان العرب، الجزء 15. بيروت: دار صادر

- مصباح، عامر، (2010). منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام. الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية

- الفقي، محمد عبد القادر، (2014). الاقتصاد الأخضر. الكويت: المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية

- كافي، مصطفى يوسف، (2014). السياحة البيئية المستدامة – تحدياتها وآفاقها المستقبلية ، دمشق: دار مؤسسة أرسلان.

- بورزاق، أسية، (2015). دور التسويق الأخضر في تنمية الثقافة البيئية دراسة حالة باناسونيك، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد الأول الصفحات 317 -329

- ثابتي، الحبيب، بركنو، نصيرة، (2016). أهمية التدريب لتحقيق التحول الفعال نحو الوظائف الخضراء في ظل الاقتصاد الجديد، مجلة التنظيم والعمل الصادرة عن جامعة معسكر بالجزائر، المجلد الخامس، العدد الثالث، الصفحات 21 -42

- سامح، عبد السلام محمد، (2013). مفهوم البيئة، https://bit.ly/3eWcumL تاريخ التصفح 2020/01/01 على الساعة 18.00

- طاجين، فريدة، (2012). الطاقة النظيفة والأمن البيئي –الرهانـــــات والتحديات – دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 6، الصفحات 248 -258
- قحام وهيبة، شرقرق سمير، (2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر – مجلة البحوث الاقتصادية والمالية الصادرة عن جامعة أم البواقي، العدد السادس. الصفحات 435 -455
- كسرى، مسعود، طاهري، الصديق، (2014). أثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة بجامعة الجزائر 3، يومي 08 و09 ديسمبر 2014
- ولهي، بوعلام، (2014). أفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة الى حالة الدول العربية النفطية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة المسيلة، العدد 12، الصفحات 181 -202
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2016). التقرير السنوي لعام 2015، برنامج الامم المتحدة للبيئة، 2016
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2012). القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية – الاقتصاد الأخضر -، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 20 - 22 شباط/فبراير 2012
- مكتب العمل الدولي جنيف، (2013). التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي –التقرير الخامس، جنيف، 2013
- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2010). البيئة في النظام المتعدد الأطراف: الاقتصاد الأخضر، الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بالي، إندونيسيا، 24 - 26 شباط/فبراير 2010
- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (2008). المنتدى البيئي الوزاري العالمي، الأمم المتحدة، موناكو، 20 -22 فبراير 2008
- ابراهيم، محمد التوم ابراهيم، الفايق، أحمد حمد ابراهيم، (2013). أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، بكلية علوم الجغرافيا والبيئة، قسم البيئة والايكولوجيا بجامعة الخرطوم
- دير، أمينة، (2014). أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الانساني في افريقيا دراسة حالة –دول القرن الافريقي -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية بقسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة

- بايود، صبرينة، (2015).دور المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ ثقافة بيئية للحفاظ على نظافة البيئة الحضرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الحضري، بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بجامعة الجزائر 2

- هبري، نصيرة، (2015). التوطين الصناعي وتأثيره على البيئة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، بقسم العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 3

-Andrew, Jarvis and others ,(2011) Assessing green jobs potential in developing countries –A practitioner's guide – Geneva: ,International Labour Office , ,

-International Labour Office, (2011). Anticipating skill needs for the low carbon economy. Difficult, but not impossible, Geneva: International Labour Office,

- International Labour Office, (2013). Green jobs becoming a reality Progress and outlook 2013, Geneva: International Labour Organization